مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: دور العراق في استراتيجية التغيير في الشرق الأوسط
اسم الكاتب: أ.م.د. حسين حافظ وهيب العكيلي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1022
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 15:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور العراق في استراتيجية التغيير في الشرق الأوسط

Iraq's role in the change strategy in the Middle East

الكلمة المفتاحية : **استراتيجية التغيير**

أ.م.د. حسين حافظ وهيب العكيلي

مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية – جامعة بغداد

Assistant professor. Dr. Hussein Hafidh W. Al- Ugaili
Center for Strategic and International Studies - Baghdad University
E-mail: dr_hussain_hafeid@yahoo.com

ملخص البحث

مع بداية الثورات العربية نهاية عام ٢٠١٠ وسقوط العديد من الأنظمة الحاكمة في تونس ومصر وليبيا واليمن بدا واضحاً أن المنطقة العربية برمتها مقبلة على تغييرات كبيرة قد تصل إلى مستوى التغييرات الجيوبولتيكية بمعنى انقسام دول على بعضها ونشوء كيانات سياسية جديدة خصوصاً مع وصول بعض دول الثورات إلى مرحلة متأزمة من عدم الاستقرار السياسي مثل سوريا التي تحولت إلى مرحلة الحرب الاهلية وليبيا كذلك فضلاً عن اليمن الذي يعيش منذ سنوات عدة انقسام داخلي قد تؤدي إلى تفتيته إلى دويلات عدة.

أن هذه المرحلة الحرجة في حياة الأنظمة السياسية العربية تفتح الباب واسعاً امام التساؤل عن الدور المحتمل الذي يمكن أن يلعبه العراق في ظل هذه التحولات التي يبدو أن العامل الخارجي كان فاعلاً فيها بحكم أن المنطقة العربية هي منطقة جذب استراتيجي ونقطة للتقاطعات الدولية وعليه كانت أسئلة ومحاور البحث تدور حول الإمكانات والفرص المتاحة أمام العراق التي يمكن من خلالها أن يؤدي دوراً اقليمياً أو أن يتحول إلى ساحة للأدوار الإقليمية والدولية المتصارعة في المنطقة.

المقدمـــــة

التغيير السياسي في الانظمة المعاصرة غالبا ما يعبر عنه بأنه حركة تصحيحية تسعى إلى رفض وضعا سياسيا اجتماعيا قائما واستبداله بوضع جديد يرفع المظلومية عن المجتمع ويحاول تحقيق العدالة للجميع وبما يخدم مصالح المجتمع في الحرية وحقوق الاسان الاساسية، وباختصار شديد هو تحول في بنيان الدولة الاساسية يضمن الارتقاء بها والانسجام مع متطلبات التحول في البنية الدولية المعاصرة.

وبالتالي بقدر ما لهذا التحول من وجهٍ داخليّ فله في الوقت نفسه وجهٍ إقليمي ودولي، من هذا المنطلق تبدو الكثير من التساؤلات ضرورية للكشف عن التداخل بين الوجهين المذكورين، فهل كان للعراق مثلا دورا في تغيير نظم الحكم في الشرق الاوسط انسجاما مع متطلبات التحول في البيئة الدولية ام انسجاما مع متطلبات الامن القومي العراقي؟

وهل العراق قادراً على ممارسة دور فاعل في عمليات التغيير الجارية في المنطقة في ظل ما يعانيه من أوضاع تتراجع فيها المفاصل الحيوية في الدولة كالأمنية والاقتصادية يوما تلو الاخر؟

أما كان ممكناً أن يبقى على الحياد ويجني ثمار الاعتدال ويتجنب الخوض في غمار الشؤون الإقليمية مستفيدا من تجارب الفترات السابقة؟

هي جملة من الاسئلة المحيرة التي يسعى البحث إلى الاجابة عنها أو عن بعضها وبمحاولتنا تلك نريد قراءة ناضجة لما حدث ويحدث بروية وتأني عاليين علنا نقدم اجابة مقنعة وغير منحازة لأن انظمة الحكم العربية هي انظمة حكم تعنينا وأن الشعب العربي الذي ننتمي إليه هو شعبنا وأن مستقبل المنطقة يهمنا من حيث طبيعة الحكم والولاءات والتجاذبات السياسية.

سنحاول قراءة الدور العراقي في كل واحدة من هذه المحاور انطلاقا من فرضية أن المنطقة العربية وموقعها في الاستراتيجيات العالمية هو الدافع الاساس للتغييرات المتلاحقة فيها

وأن النظم العربية المفتقرة إلى الحكمة السياسية هي التي تساهم مساهمة جادة في استجلاب القوى الطامعة فيها، هي إذا متلازمة الثروة والطغيان.

وسنحاول تتبع تلك الدراسة من خلال منهج التحليل النظمي وبهيكلية اعتمدت على المحاور التالية:

المبحث الأول: إطار مفاهيمي لنظرية الدور في السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: موقع العراق في استراتيجية الصراع الإقليمي والدولي.

المبحث الثالث: ما ينبغي القيام به عراقياً في إطار التحولات النظمية في الشرق الأوسط.

المبحث الأول
إطار مفاهيمي لنظرية الدور في السياسة الخارجية

تجلت نظرية الدور في علم الاجتماع السياسي نتيجة الحاجة لمعرفة ما عليه أن يؤديه الافراد والجماعات والمنظمات والدول من حراك داخلي يختص بكل مجموعة من هذه المجموعات مع غيرها وكذلك على المستوى الخارجي ما يمكن أن تؤديه الدول والمنظمات الدولية العابرة للحدود الوطنية من حراك فيما بينها وبيان الاثار التي يمكن أن تترتب على هذا الحراك.

وقد بنيت نظرية الدور (*The Role*) على افتراض سلوكي خاص بالفرد ومن ثم المجتمع والدولة والخصائص التي يمكن أن تلعب دورا مهما في اتخاذ قرار ما[١].

تنبع فكرة النظرية ايضا من أن الادوار ترتبط بالوضع الاجتماعي وطالما أن الوضع الاجتماعي متغير فإن الدور يتغير تبعا لذلك وله ما يميزه من الخصائص وهنا تركز نظرية الدور على الفرد من الناحية الوظيفية والسلوكية وتأثير ذلك في السياسة الداخلية والسياسة الخارجية[٢].

يعتبر وازع تنمية وتطوير الانساق السياسية هو الدافع الرئيسي لعلماء السياسة المعاصرين لوضع بنية لمفهوم الدور في إطار علم السياسة إذ تهتم نظرية الدور بمستويين من التحليل:

الأول: يختص بالأنساق السياسية ودور الفرد والمجتمع كل على حدة وأثرهما في البناء الداخلي للدولة من حيث بحث هيكل الادوار وتوزيعها وتفاعلاتها بين الأنساق الفرعية أو الابنية التي تشكل النسق السياسي الكلي.

أما النسق الثاني: فيتم فيه بحث الادوار التي يؤديها الافراد المؤثرون في السياسة العالمية ولا يشترط أن يكونوا من رؤساء الدول[٣].

ووفقاً لذلك تتباين الاتجاهات في وضع تعريف محدد أو مفهوم جامع شامل للدور فمن ذلك مثلا تعريف عالم الاجتماع الشهير (ثيودورسون) الذي يركز على جانب التوقعات، فيرى أن الدور يتحدد بمجموعة التوقعات من جانب الاخرين ومن جانب الشخص نفسه عن سلوكه أزاء حدث معين بمعنى انه نموذج للسلوك مبني على حقوق وواجبات معينة يؤديها الفرد أزاء الجماعة مثلما تؤدي الجماعة حقوق وواجبات أزاء الفرد في المنتظم الجماعي وهكذا يمكن تشبيه ذلك بالنسغ الصاعد والنسغ النازل في النبات[٤].

والدولة كذلك يمكن أن تتماهى ضمن هذا المنظور بما تؤديه من دور في المجتمع الدولي كما يؤدي المجتمع الدولي ما عليه من واجبات وحقوق أزاء الدولة[٥].

أما تعريف دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية فقد تناولت المفهوم عبر ثلاثة اركان اساسية هي الطبيعة والمكون والابعاد ورأت أن الدور هو مفهوم يستخدم لتوضيح السلوكيات المتوقعة للفرد ويمكن من خلال ذلك تحديد مكانه الفرد ووضعه في المنتظم الاجتماعي مثلما يمكن تحديد دور الدولة في الإطار الدولي كمنتظم جمعي[٦]، أما تعريف الالماني (وبتز) فإنه يركز على المدركات باعتبارها أكثر شمولا وانساقا والمدركات هنا تعني المعيارية الاجتماعية والتمايز الاجتماعي فكل مجتمع يمكن عده إطاراً من المعايير السلوكية وانه يمكن تمييز انساق سلوكية اجتماعية بشكل دائم على أنها جبرية وملزمة والسبب أن كل مجتمع يمكن اعتباره بناءً اجتماعياً متمايزاً عن سواه وانه إطارٌ مركبٌ من أجزاء متمايزة من الناحية الاجتماعية[٧]، وهكذا يمكن القول بان الدور هو ما يقوم به الفاعل الاجتماعي في علاقاته بالأخرين مع مراعاة انه لا يمكن اعتبار كل سلوكيات الفرد الاجتماعية داخله في إطار معين وهو ما يعني أن هذا التعريف هو الأقرب إلى مفهوم الفعل.

وهنا نستطيع القول بان الدور هو احد المفاهيم الاساسية التي يمكن الاعتماد عليها في نظرية التحليل الوظيفي والتي تنطلق من فرضية أن المجتمع الانساني كالكائن الحي وانه نسق أو بناء واحد يتألف من عدد من الوحدات وأن هذه الوحدات متماسكة ومترابطة ويشد بعضها بعضاً وتقوم بينها علاقات دائمة من التأثير والتأثر تقوم على اساس التكامل والتوازن.

إن عمليات التفاعل القائمة بين الوحدات هي التي تؤدي إلى وحدة النسق واستقراره، ورغم أن لكل وحدة من هذه الوحدات دورا أو وظيفة يحددها موقع النسق الكلي، الا انها جميعا تشترك في عملية التفاعل الوظيفي، بهدف الحفاظ على الالتزام والوحدة ،وهكذا يمكن أن نصف العلاقة بين الوحدات على انها قائمة على الاخذ والعطاء، وإذا ما حصل نكوص أو ارتداد أو عدم استجابة من قبل احدى الوحدات لمطالب الوحدات الاخرى فإن النسق الاجتماعي سوف ينهار بالضرورة ويتطلب ذلك مرحلة جديدة لإعادة التوازن(٨).

وفي إطار تعدد الاتجاهات في تفسير الدور ظهرت الحاجة إلى التعريف السياسي للدور أو ما يسمى بنظرية الدور في علم السياسة المعاصر ولمعرفة مفهوم الدور السياسي ينبغي معرفة توقعات الدور، وتوجهاته وكذلك سلوك الدور وانعكاس ذلك على صنع القرار وعلى البناء النفسي لمن يمارس هذا الدور إذ برزت اهمية الشخصية واثرها في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الاولى ببروز قيادات وزعامات انتجت تغييرات هيكلية في بنائية المجتمع الدولي وعلاقة وحداته سواء كانت ايجابية أو سلبية، ومن هذه الزعامات على سبيل المثال (هتلر، موسوليني، ستالين، ايزنهاور، ديغول، ويلسون، تيتو، نهرو، عبد الناصر)، من هنا برزت اثراءات لإغناء نظرية الدور في مجل دراسة الشخصية من منظور علم النفس الاجتماعي وانصبت تلك الإثراءات في التطورات السياسية للبشرية جمعاء لذا كان وازع تنمية الانساق السياسية كما بينا وتطورها هو الدافع الاساس لعلماء السياسة المعاصرين في وضع بنية نظرية لمفهوم الدور السياسي، فالدور من وجهة نظرهم يمثل المجال العام الذي يجمع بين علماء الاجتماع وعلماء السياسة وعلماء النفس.

كانت بدايات التنظير للدور في علم السياسة الحديث قد بدأت في مرحلة الستينيات من القرن الماضي في مجال علم النفس السياسي ثم تلاحقت التطورات في مجال الدور والسياسية العالمية في حقبة الثمانينيات وتحديدا بعد بروز نظرية المباريات إذ ركزت دراسات عالم الاجتماع المعروف (المونرو بأول) على التفاعلات في العملية السياسية وعلاقتها بتوزيع الادوار ودراسة اثر التركيب الاجتماعي على حركة العملية السياسية وبحث كيفية تمايز

الابنية والاهداف السياسية بهدف رفع اداء النسق السياسي في ادائه الجزئي لأدواره داخل النسق السياسي الكلي.

ثم بدا التنظير نحو بناء نظرية للدور السياسي تناظر في بنائها الفكري نظرية المباراة إذ قدم الأميركي هوبكنز دراسة متكاملة في تحليل مفهوم الدور وقد انطلق في تعريفه للدور السياسي من فرضية انه يمثل احد المكونات السياسية الخارجية وهو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق اهداف سياستها الخارجية، كذلك يعرف بانه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والافعال المناسبة لدولتهم وما يتوجب عليهم من واجبات ينبغي القيام بها ضمن الاطر الجغرافية الموضوعية، من هذا المنطلق لا ينشأ الدور الا عندما تسعى الدولة لتحقيقه وصياغته صياغه دقيقة وواعية بالاعتماد على[٩]:

١. ما هو مرتبط بالتوجه أو التصور العام المعبر عنه في المعتقدات والتصورات المجتمعية ويمكن أن تكون تلك المعتقدات معدة مسبقا في الغالب وتساهم فيها عمليات سياسية واقتصادية وثقافية ونفية متعددة المستوى ومعقدة.

٢. ما هو مرتبط بالسلوك المحدد بشأن قضايا محددة ايضا ضمن سقف زمني محدد.

وبعبارة ادق أن الدور يمكن أن يقسم إلى دور مفاهيمي اولا ودور ادائي أو وظيفي ثانيا وصانع القرار له تصور لكلا الاثنين ويمكن أن ينصرف في ضوء قدرته على معرفة الاثنين بدقه ورصانة متناهيتين.

الدور المفاهيمي يعتبر أن السياسة الخارجية هي نظام مفتوح يعبر عن تطورات مجتمعية في لحظة تاريخية محددة مبني بصبغة السياسة على حقائق الماضي وتصورات المستقبل، وهو كذلك مفهوم وظيفي في جانبي التصور والتطبيق وأن النظام الدولي يتغير في إطار الاستمرار في معالم القوة الدولية، لذا فإن صانع القرار يحتاج إلى القدرة والمقدرة لأدراك الفرص الدولية لتنفيذ سياسته الخارجية وانه يحتاج ايضا إلى معرفة ذات طبيعة مختلفة قادرة على خلق الفرص الدولية أما خصائص الدور كإحدى مكونات السياسة الخارجية فهي:

١. انه لا يتصف عند حدود التصور بل يتخطى ذلك إلى الممارسة.
٢. انه يتضمن تصورات صانع القرار في السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها اعداؤه بمعنى أن دور الدولة لا بد وأن يأخذ بنظر الاعتبار دور الدولة أو الدول الاعداء واسلوب التعامل معها.
٣. من الممكن أن يتباين أو يختلف دور الدولة الواحدة في المستويات المختلفة اقليميا ودوليا، اوهنا يتضح دور بعض الدول في النظام الإقليمي كدور إيران الشاه كشرطي للخليج وقيام الولايات المتحدة في المرحلة الراهنة بدور الشرطي العالمي[١٠].

وهنا تتماهى نظرية الدور مع نظريات المباريات القائمة على افتراض أن اللعبة هي موقف يجب على اللاعبين فيه اتخاذ قرار، أي انها مشكلة أو معضلة ما يشترك فيها اللاعبون بمجموعة من القواعد والانظمة ومن ثم السلوك أزاء المشكلة وهنا ينبغي أن يأخذ بالاعتبار الظروف والاحداث التي تشكل بداية اللعبة.

وتنظم هذه القواعد الحركات القانونية الممكنة في كل مرحلة من اللعب، وفي مفهوم نظرية المباريات الذي يتماهى مع نظرية الدور نجد أن اللعبة في صيغتها الشاملة إذا تم تأليفها وفقا لقواعد تحدد الحركات الممكنة في كل مرحلة، حيث تحدد على أي من اللاعبين لعب الدور كما تحدد الاحتمالات الممكنة التي تنتج عن أي حركة للاعب اسندت إليه كما تحدد هذه القواعد حجم النصيب أو الخرج الممكن الناتج عن خوض اللعبة[١١].

ووفقا لما تقدم تصبح السياسة الخارجية لعبة ذات مجموع صفري تترجم فيها المكاسب في جانب إلى خسائر في جانب آخر[١٢].

إن مدى تفاوت الانظمة السياسية وتنوعها يجعل كثيرا من الجدل التقليدي بشأن طبيعة السياسات الدولية التي يجب اتخاذها أو اهمالها يأخذ حيزا كبيرا من الاهتمام، إذ أن المحددات الاساسية للسياسة الخارجية سواء اكانت قيمية أو ايديولوجية ام محددات اخرى تنبع من طبيعة المرحلة التاريخية التي يمر بها النظام الدولي، ومن طبيعة الدور الذي يتبناه صناع القرار فيها، ومعروف أن السياسة الهادفة دوما إلى تعميم النموذج الذي تعتقد

بمثاليته، إذ يحتاج هذا الامر إلى الدقة الايديولوجية وإلى استراتيجية طويلة المدى، وذلك يشكل تحديا خاصا لها.

فالسياسات المحلية تدفع السياسات الخارجية أما بالاتجاه المعاكس فالكونغرس لا يشرع لتكنيكيات السياسة الخارجية فقط بل إلى فرض قانون سلوك على الامم الاخرى ويتجلى ذلك في فرض العقوبات وفقاً لمنطق تعميم النموذج أو مبرر الحفاظ على الوجود، وتجد كثيرا من الامم نفسها خاضعة لمثل تلك العقوبات، وقد سلمت بذلك الادارات الامريكية المتعاقبة جمهورية كانت ام ديمقراطية، لذلك فإن سلوك الدولة المرتبط بدورها الدولي أو الاقليمي قد يخضع للنقد الشديد كونه سلوكا يسعى إلى التغيير وهو ناتج أيضا عن الغرور الشديد والثقة العالية بالنفس، وهذا السلوك هو استجابة لمطالب الداخل الذي تمثله مجموعات الضغط المحلية التي تسلط الضوء على مسائل رئيسية من اهمها تحقيق المصلحة القومية[١٣].

وهكذا يمكن أن ننتهي بالقول أن الدور العراقي يرتكز بشكل رئيسي على معطيات قيمية مترسخة في العقل العراقي ليس فقط على مستوى صناع القرار فحسب بل على المستوى الاجتماعي أيضا كون العراق ظل على الدوام معطى حضاري في الشعور الجمعي.

هذه المعطيات متبدلة ومتغيرة تبعا لطبيعة التغير أو التحول في البيئة الدولية فالنظم السياسية التي كانت ممسكة بزمام الامور في الوطن العربي وكانت مدعومة من النظام الأمريكي ما عادت اليوم كذلك بسبب التحولات الخطيرة في النظام الدولي وانتقاله من نظام تعددي القطبية إلى نظام هيمنة امريكية، وأن الهيمنة بحاجة هي الاخرى لأنظمة سياسية جديدة تتحمل مسؤولية أدوار ليست تقليدية في المنطقة وانما تنسجم مع حجم التحولات الحاصلة في البيئة وتتجاوب بشكل منسجم مع التطلعات الجديدة للنظام الدولي.

المبحث الثاني
موقع العراق في استراتيجية الصراع الإقليمي والدولي

تم توصيف نظرية الدور في المبحث الاول توصيفا متواضعا يمكن أن يكون كافيا لمتابعة المحاور التالية، وكان الهدف من ذلك التوصيف هو الوقوف على ما يمكن أن يؤديه العراق من دور أو وظيفة في مجال التحولات النظمية في المنطقة العربية، وهنا لا بد من الاشارة إلى امكانية ممارسة العراق ليس دورا محددا بعينه بل مجموعة من الأدوار التي تتناسب وموقعه الاستراتيجي المهم وعلى مختلف الصعد الاقليمية والدولية:

أولاً: على صعيد التحولات الدينية ذات الطابع السياسي.

يستطيع العراق أن يلعب دورين مختلفين، الأول: هو كسر ذراع التلاحم الشيعي القادم من الشرق باتجاه العراق والدول المجاورة له انطلاقا من فرضية أن التحولات السياسية في المنطقة العربية ذات طابع اسلامي نوعي يهتم بل يعير شديد الاهتمام للمسألة الطائفية وفقآ للتقسيمات المذهبية الإسلامية بين السنة والشيعة، فالعراق يستطيع أن يؤثر تأثيرا بالغ الخطورة ليس على الشيعة في الوطن العربي بل على المذاهب الاخرى التي تتماهى مع مذهب التشيع كالعلويين في تركيا وسوريا والحوثيون في اليمن ناهيك عن الدروز في لبنان(١٤).

ووفقا لدور الاعاقة تلك تستطيع الولايات المتحدة واسرائيل أن تستفيد من ذلك الدور استفادة جوهرية لا سيما في مجالي الامن والمصالح الجوهرية العليا.

فهو وفقآ لهذا الدور يمثل درعا يحمي التواجد الامريكي في منطقة الشرق الاوسط ويجنبها مخاطر المواجهة والاختراق لا سيما في الدول الخليجية التابعة من الناحية الواقعية للنفوذ الأمريكي، من ناحية اخرى فإن هذه الاعاقة توفر لإسرائيل أمنا حقيقيا ويجنبها كذلك مخاطر المواجهة مع ذلك الطوفان البشري القادم من الشرق.

أما الدور الثاني: فهو تشجيع التلاحم الشيعي سواء القادم من الشرق أو في المنطقة العربية الطامح لرؤية دولة اسلامية قائدة، وهنا تستطيع المرجعية الدينية أن تلعب دورا خلاقا في هذا المجال.

فالعراق يمثل بقعة جاذبة للشيعة في العالم الاسلامي بفعل الدور القيادي الذي تؤديه الحوزة العلمية في النجف الاشرف من زعامة فقهية وفلسفية على صعيد العقيدة الدينية كذلك وجود العتبات المقدسة في معظم محافظات العراق التي يوليها الشيعة في العالم الاسلامي كثير اهتمام، إذ أن هذه الحالة الاستثنائية يمكن أن يستفيد منها العراق بتوظيف زحف الحركات الشيعية القادمة من ايران والدول المجاورة لها والاعتماد عليها بخلق دولة اسلامية قائدة[١٥]، ليس وفقاً لنموذج ولاية الفقيه الايرانية بل بنموذج عصري متطور قادر على احتواء وتجاوز مجمل التناقضات المذهبية المرتبطة بالجمود والتحجر الديني، دولة قادرة على تجاوز التناقضات بين السنة والشيعة، وبالاعتماد على واقع التوجهات الدينية في معظم دول العالم الاسلامي وخاصة دول اواسط اسيا الإسلامية اذربيجان على سبيل المثال والقائم على اساس نبذ الفرقة بين السنة والشيعة، ومن ثم فإن المنطلقات الاساسية للتشيع هي قدرته على تجاوز التقليد والتأسيس لقواعد دينية جاذبة.

وانطلاقاً من هذه الفرضية يستطيع العراق أن يلعب دور المهدد للنظم التقليدية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة اعتمادا كبيرا كدول ساندة للمشروع الامريكي في الشرق الأوسط.

ثانياً: على الصعيد الجيو – سياسي.

يستطيع العراق أن يؤدي دورين اساسيين كذلك، الاول كونه يقع في منتصف المسافة الممتدة من وسط القوقاز حتى مشارف المحيط الهندي[١٦] ، وبهذا الموقع يمكن أن يمارس دور الدولة العازلة بفصل الخليج عن التوجهات الروسية منعا لاحتكاك بين الدول العظمى ذات المصاح المتضاربة في المنطقة، وهي الوظيفة التي كانت تمارسها إيران الشاه في مرحلة الحرب الباردة، ولان واقع التجاذبات الدولية الان يشير إلى عودة لتلك المرحلة فمن الممكن للعراق أن يتحول إلى الدولة البديل لممارسة ذلك الدور مستفيدا من نتائجه الإيجابية. وتساوقا مع تلك الفرضية لننطلق من فرضية اخرى أكثر واقعية وهي أن حلف بغداد الذي أنشأ عام ١٩٥٥ وضم كل من ايران وتركيا والباكستان والعراق كان مصداً جيو–استراتيجيا أمام التوجهات السوفيتية حينها، تلك التوجهات التي لم تكن وليدة الإمبراطورية السوفيتية و شكلت روسيا طوال اجيال العدو الرئيس لتركيا وخاض البلدان بحسب احد الاحصاءات ثلاثة عشر حرباً بين ١٦٠٠ و ١٩٠٠، كذلك حاول ستالين فيما بعد وهو يمارس الضغط على تركيا أن يخضع ايران لإرادته[١٧].

وقد شكل العراق كذلك هاجسا نوعيا لتطلعات المانيا العالمية بربطه بشبكة سكة حديد برلين– بغداد، وخلال الحرب العالمية الثانية اتفق قادة الحلفاء على سحب قواتهم جميعا من ايران بعد ستة اشهر على انتهاء العمليات العسكرية لكن ستالين تلكأ في الموعد النهائي وانشأ حكومة في أذربيجان الايرانية تمكنه من خلالها السيطرة على باقي اجراء ايران، وفي محاولة ستالين السيطرة على تركيا وايران وسحبهما إلى الكتلة الشيوعية، كانت تلك المحاولات قد اسهمت إلى حد كبير في سعي الولايات المتحدة لإجهاض هذا العمل، فتولد التفكير بربط مثلث القوى تركيا والعراق وايران باتفاقية أو حلف عسكري يضمن مقاومة أي تمدد سوفيتي نحو المياه الدافئة.

لكن تغير البيئة الدولية والتحولات الدولية اللاحقة كانت قد القت بظلال كثيفة على العلاقات الدولية، إذ شكل سقوط حلف بغداد عام ١٩٥٨ الانكسار الاول في خط الدفاع الاطلسي ضد التوجه السوفيتي، واصبح العراق ليس فقط مرتعا للوجود السوفيتي وانما ممرأ رئيسا للتوجهات الشيوعية في المنطقة، لذلك تجددت الرغبة ومنذ ذلك الوقت في احتواء العراق واعادته إلى دائرة النفوذ الامريكية، ويمكن اعتبار أن جزءاً مهماً من اسباب احتلال الولايات المتحدة للعراق في عام ٢٠٠٣ هو تحقيقا لتلك المهمة حتى أن جورج تينيت يعترف في مذكراته بأن قرار الحرب على العراق قد اتخذ قبل وقت ابعد بكثير من عام ٢٠٠٣[١٨].

أما الانكسار الثاني فهو الذي حصل في العام ١٩٧٩ حين نجحت الثورة الإسلامية في إيران واعتبرت الولايات المتحدة العدو الاساس لها ولتجربتها الثورية في استجلاب التاريخ واستحضار مأساة مصدق في العام ١٩٥٣، ومنذ ذلك الوقت والولايات المتحدة جادة في احتواء إيران وتحجيم دورها الاقليمي والدولي في محاولة لإعادة معمارية جديدة لمنطقة الشرق الاوسط تكون فيها إيران لاعبا إيجابيا وليس سلبيا ومناوئ للمصالح الغربية.

اليوم وبعد أن تشكلت القوى العظمى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وباتت روسيا وريثة الامبراطورية السوفيتية تلعب دورا مؤثرا وفعالا في منطقة الشرق الاوسط وتحديدا في إيران فهل يمكن قبول اختراق روسي جديد لأمن ومصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط؟

وهنا ينبغي الالتفات إلى ما يمكن أن يؤديه العراق كدولة تحكم في الارض الممتدة جنوب روسيا وحتى المضائق والبحار الدولية في الشرق الاوسط، هذا البعد الاستراتيجي للعراق يمكن أن يحقق مجموعة من الوظائف المهمة من بينها[١٩]:

١. انه يجعل من حائط الصد الروسي أزاء الهجمات القادمة من الغرب والجنوب الغربي حائطا هشا أزاء ما يسمى بجناح الهجوم الشمالي في الاستراتيجية الامريكية التقليدية، ومن خلال العراق تستطيع القوات الامريكية اختراق إيران ومحاصرة روسيا أو على الاقل التخوم الجنوبية لها.

٢. وهو قادر على قطع ذراع الاتصال الروسي الإيراني بالبحر المتوسط وهذا القطع يوفر

حرية حركة اطلسية في أهم البحار الدولية وكذلك يوفر لإسرائيل أمنا بحريا معقولا ومطمئنا.

أما الدور المغاير الاخر الذي يمكن أن يؤديه العراق فهو انه قادر على شل معظم عناصر الحركة الامريكية بافتراق مثلث المساندة الامريكية المتمثل في اسرائيل ومصر وتركيا، الامر كذلك اكثر تصورا في القراءة الموضوعية لأقواس المساندة الامريكية في الشرق الاوسط

ثالثاً: على الصعيد الجيو- بوليتيكي.

إذا كانت العوامل الجيوبوليتيكية قد حققت للحضارة العراقية القديمة بريقا عالميا قل نظيره في التاريخ الانساني فليس من المستبعد اليوم تثوير تلك العوامل واخضاع عاملي السياسة والاقتصاد كروافد مادية يمكن أن تغني التطلعات الجيوبوليتيكية للعراق.

من هنا ينبغي التحول في الادراك الاستراتيجي عن منطقة جنوب العراق إلى ما يفوقها في الاهمية وهي الغرب وتحديدا سوريا بما تملك من اطلالة بحرية مهمة على البحر المتوسط وامكانية خلق اطلالة عراقية بحر متوسطية من الممكن أن تكون بديلا أو عمقا استراتيجيا جديدا بالإضافة إلى العمق الخليجي، والمنفذ الجديد يوفر فاعلية اقليمية عراقية خطيرة واتصالا بحريا عالميا كما انه يحول الضعف الجغرافي إلى قوة فاعلة.

كما أن الالتفات إلى اهمية موقع شبه الجزيرة العربية في الاستراتيجية الامريكية يمكن أن يفتح افاقا عراقية جديدة للوصول إلى المحيط الهندي من خلال المملكة العربية السعودية كبوابة شمالية وذلك لن يتحقق الا بالتعاون أو على الاقل عدم الاصطدام مع السياسات السعودية الاقليمية، فموقع العراق يمثل قلب القوس الممتد من شبه جزيرة الاناضول إلى اطلالة شبه جزيرة العرب كبوابة امامية تترد إلى المحيط الهندي هذا القوس الدفاعي الاطلسي هو الذي تستند إليه الاستراتيجية الدفاعية الامريكية عن العالم الحر وأن أي اعاقة لهذا القوس هو بمثابة تحطيم لذراع القوة الأمريكية الرابط بين اوروبا والقرن الأفريقي، هذا الموقع يمكن

أن يوفر ذريعة عراقية للضغط على السياسة الامريكية لاسيما في الاشارة إلى امكانية التحول العراقي باتجاه الشرق[٢٠].

ويمكن للعراق أن يؤدي دورا مزدوجا اخر يسمح له بالحصول على مكاسب الحياد أو الانتماء بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية في أكثر المناطق احتكاكا للمصالح الاستراتيجية لكتا الدولتين.

والحياد هنا بين اقوى قوتين كونيتين يمكن أن يوفر مكاسب مادية وتجني ثمارها الدبلوماسية العراقية إذا ما احسنت اللعب على مناطق الضعف الاستراتيجي لكتا القوتين، فالعراق كحائط صد امام التوجهات الروسية غربا يمكن أن يغني الولايات المتحدة عن امكانية المواجهة معها ويوفر الجهد للمثابرة الامريكية في مناطق استراتيجية اخرى تماما مثلما فعل في الحرب العراقية – الإيرانية وهو كذلك يستطيع أن يمارس دورا مزدوجا اخر إذ هو يشكل امتداد لذراع نووي خطير ضد حلف شمال الاطلسي إذا ما التحق بخط الصد الاستراتيجي الروسي الممتد عبر بعض دول اواسط اسيا الإسلامية المتشاطئة في منطقة بحر قزوين مروراً بإيران ووصولاً إلى البحر المتوسط من خلال سوريا هذا الدور المزدوج تستطيع استغلاله الدبلوماسية العراقية مستفيدة من اتفاقية الاطار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في بعدها الاول ومن التطلعات الروسية الايرانية في منطقة الشرق الاوسط في بعدها الثاني.

وانطلاقاً من فرضية تعدد الادوار العراقية في النطاقين الإقليمي والدولي علينا أن نتصور الحراك الاسرائيلي وما يمليه من تجاذبات اقليمية ودولية يمكن أن يلعب فيها العراق دورا استثنائيا، فإسرائيل كانت ولازالت تمثل جوهر التقاطعات الدولية عموديا في مرحلة الحرب الباردة وما بعدها كذلك فإنها مثلت على المستوى الاقليمي تقاطعات استثنائية على المستوى الافقي فروسيا وايران والعراق وسوريا ولبنان عدواً على الدوام المحور الرافض لمجمل السياسات الاسرائيلية في المنطقة في المقابل كانت الولايات المتحدة وتركيا ودول الطوق الاسرائيلي الاردن ومصر دول داعمة للسياسات الاسرائيلية بفعل ضغط الحاجة الاقتصادية المتزايدة لبعضها ولبعضها الاخر ممارسة نفوذ وتفعيل ادوار استراتيجية جديدة.

الحراك الإسرائيلي اليوم في اشد الحاجة لمعرفة ماذا ستفصح عنه التغييرات النظمية في منطقة الشرق الاوسط ومدى القدرة الامريكية على ضبط تلك التحولات تماما كما كانت تفعل في المرحلة السابقة على تلك التحولات.

والعراق يمكن أن يمارس دور بيضة القبان في التجاذبات الاسرائيلية مع النظم الجديدة فهو بالإمكان أن يخفي امكانية التعاون الجدي مع إيران في استمرار جبهة الرفض للوجود الإسرائيلي وهو في نفس الوقت يستطيع غض الطرف عن الخدمة المجانية لإسرائيل وغض الطرف كذلك عن العقود النفطية في منطقة كردستان العراق التي تشهد خلافاً وسجالاً بين الاقليم والمركز، لاسيما وأن ذلك الدور يرفع عن الولايات المتحدة كاهل الخدمات الاقتصادية المقدمة لإسرائيل في ظل ثلاثة متغيرات اقتصادية خطيرة:

١. التضخم في الاقتصاد الأميركي وتصاعد المديونية الأميركية.
٢. العجز عن المنافسة الجدية مع اقتصاديات دول عالمية كالصين وروسيا وكذلك دول الاسيان، هذا العجز قد ساهم فيه الانفاق العسكري الامريكي وبوتائر متصاعدة من الضعف نتيجة الحروب في بقاع متعددة من العالم.
٣. كذلك فإن هروب رأس المال الامريكي نحو كندا والصين وخاصة رأس المال الصهيوني قد ساهم في اضعاف القدرة الاقتصادية الامريكية التي تشكو تراجعا خطيرا على المستوى الدولي.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بان العراق يمتلك اهمية استثنائية وخطيرة ليس على مستوى التحولات النظمية في المنطقة العربية بل على مجمل الحراك الدولي في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثالث

ما ينبغي القيام به عراقيا في إطار التحولات النظمية في المنطقة العربية

تنذر التحولات الجارية في منطقة الشرق الاوسط وتحديدا في الدول العربية بحدوث متغيرات مهمة وانقسامات خطيرة في بنية النظام الدولي وتراتبية القوى فيه، وقد تجلى ذلك في الموقف الدولي من الحالة السورية التي اوجدت انقساما جوهريا بين القوى الكبرى يعيد إلى الاذهان ذلك الانقسام الذي كان حاصلا في الحالة العراقية قبل الاحتلال الامريكي في العام ٢٠٠٣ ، وإذا ما اسفرت الحالة السورية إلى ما يشبه الحالات المماثلة لها في الوطن العربي فأننا امام تجليات جديدة لصيرورة أو ولادة هيمنة امريكية متزايدة على النظام الدولي على عكس ما تمخضت عنه التجربة الامريكية في العراق من انحسار ليس في الهيمنة فحسب بل بالسمعة الدولية الامريكية كذلك، والتي وصفت حينذاك بعدم الصواب في قيادة النظام الدولي، ويبدو أن رصانة الرئاسة الامريكية بقيادة اوباما قد اعادت تشكيل اولويات السياسة الامريكية على هدي نضج سياسي يحاكي مرحلة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي[٢١].

وتبدو الولايات المتحدة في هذه المرحلة وكأنها تعيد بناء النظام الدولي انطلاقا من الشرق الاوسط الذي يعد مفتاحا لنشوء نظاما عالميا متماسكا ورصينا قائما على خلق تحالفات جديدة قادرة على التحول بقضاياه إلى نوع من التفاهمات الجديدة والجادة لاسيما قضيتي الصراع العربي الاسرائيلي والتسلح النووي، وهي بهذا المسعى تحاول خلق امن نوعي لإسرائيل[٢٢] وقد تجلى ذلك في المشهدين السوري والايراني من خلال نزع الاسلحة الكيمياوية السورية والاتفاق الايراني الامريكي والدولي بشان ما يراه البعض تحولا جوهريا في الملف النووي الإيراني.

وإذا ما اعتبرنا بان سمات المرحلة الراهنة في الوطن العربي هي تراجع الخطاب السياسي المتزمت والمعادي للولايات المتحدة الامريكية منذ سقوط النظام السابق في العراق في ٢٠٠٣ وتحول الاسلام السياسي فيه الذي يقود مرحلة التحول الجديد إلى نوع من المهادنة والتفاهم معها على الكثير من القضايا الداخلية والدولية، فإن ذلك التحول هو من الإيجابية للولايات المتحدة الامريكية بحيث يصبح من الضروري القول بان العراق الجديد يصلح أن يكون بوابة للتغيير في الوطن العربي الذي تتلاحق فيه عمليات التغيير وبشكل متواصل بدءا بتونس ومصر وليبيا واليمن وصولا إلى سوريا والبحرين ولا يمكن استثناء أي نظام سياسي عربي من جدول التغييرات الجارية في النظم العربية مهما تعاظمت الاسباب الداعية لبقائه، ذلك لان موجة التغيير تلك قد جرت بناء على متطلبات واستجابات عالية الاهمية وتخص التحول في البناء الاستراتيجي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الامريكية بالتوافق مع القوى العالمية الأخرى[٢٣].

ولأن بقاء تلك النظم يشكل ثلمة رئيسية لا يمكن تجاوزها ولا يمكن معها كذلك تكامل ذلك البناء بشكل تام وراسخ، عليه فإن قيادات النظم العربية التي لم يلامسها التغيير حتى الان يجب أن لا تنسى بان الحقائق الموضوعية تشير أن بقاءها مرهن بمتطلبات التحول في النظام العالمي الجديد، ويتطلب هذا الامر ادراك حجم المخاطر التي يمكن أن تحصل في البيئة الاقليمية على العموم والبيئة العراقية على الخصوص، وفي الوقت عينه ينبغي على صناع القرار في العراق الحؤول دون أن تحصل ارتدادات خطيرة تلامس الامن الوطني العراقي بوتائر متصاعدة يمكن أن تتسبب في تصدعه وهو لايزال هشا ويعاني الكثير من المهددات الداخلية والإقليمية.

الرؤية العراقية السديدة ينبغي أن تحدد ماهية اللاعبين الاقليميين ودورهم في توجهات النظام الاقليمي العربي وخاصة التحول أو التغيير السوري القادم، وهو أخطر تغيير يهدد مستقبل العراق السياسي، بعد أن تم تحديد اللاعب الدولي الاكبر في عملية التغيير، ومن البديهي القول أن ثمة اربعة دول اقليمية تتشاطر الهم السوري، ساعية إلى دعم عملية التحول

بشتى الوسائل لاسيما الاعلامية والسياسية والتمويلية وحتى التسليحية، وهذه النظم اعلنت بصريح العبارة انها تدعم التغيير في سوريا ولكل منها اسبابها الخاصة.

فتركيا مثلا ترعى مؤتمرات المعارضة وتستضيف القيادات التي تدعي انها تقود الثورة في سوريا وهي سابقة خطيرة في علاقة تركيا بالنظام السوري الحالي، وما لم تكن مطمئنة إلى نجاح عملية التغيير فإنها لن تجازف بالتضحية بمصالحها مع سوريا الجارة الجنوبية التي تشترك معها في العديد من الهموم وأكثرها هو الهم الكردي.

المملكة العربية السعودية وقطر والامارات العربية المتحدة، هؤلاء لم يدخروا جهدا الا ووظفوه خدمة للتغيير المحتمل في سوريا وهم بطبيعة الحال الداعم والممول الرئيس والاكثر اهمية في لعبة التغيير تلك، واسباب انخراط تلك الدول ليست امنية فقط، وانما تدخل ضمن الواجبات والادوار المناطة لها دوليا وإقليميا ولنتذكر جميعا الدور السعودي في خلق تنظيم القاعدة في اواخر عقد السبعينات من القرن المنصرم والحرب بالنيابة ضد السوفييت في افغانستان ومن ثم دعم العراق في الحرب مع ايران.

وإذا كانت هذه المواقف لبعض القوى الاقليمية معلنة فإن مواقف القوى الاخرى غير المعلنة تتماهى هي الاخرى معها في النظرة إلى مستقبل سوريا السياسي.

وحقيقة الامر هي أن النظام الاقليمي بغالبيته يرحب بزوال النظام السوري الحالي ومقدم التغيير على شاكلة ما جرى في النظم العربية السابقة، وهو لم يدرك بعد أن لعبة التغيير تلك تستهدف تقويض اسس البناء الهيكلي للدول العربية واعادة بنائه على اسس تدميرية لاحقة تعيد إلى الاذهان مقولة وزير الخارجية الاسبق جيمس بيكر في التعامل مع الحالة العراقية السابقة (بان الولايات المتحدة ستعيد العراق إلى ما قبل القرون الوسطى).

لذلك فإن الحراجة في التصرف السياسي العراقي تبدوا واضحة في نظام اقليمي هو الآخر لا يرحب بنظام عراقي راسخ وفاعل في النطاق الإقليمي، وتلك الحالة أيضا تدخل ضمن صميم الواجبات الاقليمية والدولية المناطة بذلك النظام.

إن تركيا رغم كل المحاولات العراقية الجادة في توطين بيئة استثمارية كبيرة وفاعلة، لا

زالت تتحرك ضمن رؤى وتصورات الاقليم الذي يبدو هو الآخر اشد تحفظا على الحالة العراقية الجديدة، ولذا كانت استضافة نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي على اراضيها ومنحه اللجوء السياسي رغم اتهامه بتنفيذ عمليات ارهابية خطيرة ومن ثم زيارة وزير الخارجية التركي إلى كردستان العراق والذهاب إلى محافظة كركوك دون علم الحكومة العراقية[٢٤]، والتدخل في الشؤون العراقية المستمر قد شكلت ملامح تحدي خطير للسيادة العراقية كان ينبغي الوقوف عندها بحذر شديد والتعامل بعقلانية كبيرة دون الانجرار وراء انفعالات عاطفية وأن يفهم السلوك التركي على انه مشروع مستقبلي خطير له ابعاد متعددة بعيدا عن أن يفهم ضمن سياق عدم اللياقة السياسية ، وبغض النظر عن دواعي تلك الزيارة التي تتجاوز التنسيق مع القوى الكردية العراقية حول تداعيات الحالة السورية القادمة على الامن القومي التركي، وبغض النظر أيضا عن حالة المساس بالسيادة العراقية، فإن متطلبات الحفاظ على المصلحة الوطنية العراقية تتطلب أن يأخذ الخطاب السياسي دوره في العقلانية السيامية ويتجنب التصعيد والمواجهة مع تركيا التي لا زالت ممسكة بورقتي المياه والاكراد بالإضافة إلى امكانية الاستفادة من الوضع السوري القادم الذي من الممكن أن يوظف في ايذاء التجربة العراقية، بل على العكس تماما ينبغي تعميق الاعتمادية الاقتصادية التركية في المشاريع التنموية العراقية بما فيها الاسواق التجارية والاستمرار في تكثيف التعاون على شتى المستويات، ومن ثم ارخاء قبضة التعامل مع الواقع الكردي الجديد دون أي تصعيد يمكن أن يمهد لتنفيذ المشروع التركي الاسرائيلي في العراق، وينبغي أن يوضع التحالف الاستراتيجي التركي الاسرائيلي الامريكي موضع اهتمام كبير في كل خطوة مستقبلية في التعامل مع المثلث المذكور.

كذلك الحال بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية التي كانت مشاركتها الهامشية في مؤتمر القمة العربية المنعقد في بغداد عام ٢٠١٢ تعبيرا عن استيائها الواضح لمعاودة الدور العراقي في النظام الاقليمي العربي ناهيك عن قطر وسياستها العدائية.

من هنا ينبغي ادراك أن الوضع السياسي الجديد في العراق يعد تحديا استراتيجيا خطيرا

لمعظم دول الاقليم وخاصة للمملكة العربية السعودية التي تدخر قدرا كبيرا من الحساسية للشيعة العرب ولدولة ايران الإسلامية، ولذلك فإن من دواعي المصلحة القومية العراقية هي التقليل من تلك الحساسية وتجنب الاحتكاك والتصادم مع السياسات السعودية في المنطقة، لقد مثل العراق تاريخيا ليساير من وجهة النظر السعودية بل الدولية والواقعية أيضا الخط الفاصل بين عالمي السنة والشيعة بل أنه البلد الذي يمر من خلال مركزه وعاصمته خط التوازن بين هذين القطبين وسيبقى كذلك طالما بقيت الحالة الاستاتيكية للإقليم قائمة[٢٥]، بمعنى أن العراق هو بيضة القبان التي لا يمكن الاستغناء عنها في أي رؤية استراتيجية متوازنة وينبغي أن يفهم هذا التمثيل فهما يخدم المصالح العراقية باستمرار ويبقي دول الإقليم قلقة على الدوام.

ولأن العربية السعودية بموقعها الديني المتميز كقائدة وزعيمة للمسلمين السنة في العالم الإسلامي، ولأن متبنياتها الفكرية على الاقل تتقاطع كليا مع المد الشيعي في المنطقة، فإنها تدخر قدرا كبيرا من الحساسية للحالة العراقية الجديدة التي تميزت بقيادة إسلامية شيعية بغض النظر عما يقال عن الحالة الديمقراطية التي اوصلت القيادات الدينية السياسية إلى سدة الحكم.

ولأن السعودية كذلك معنية بما يحصل من متغيرات في محيطها الاقليمي وتحديدا في العراق الذي تحكمه قيادة شيعية كما اوضحنا، وفي سوريا التي تحكمها اقلية علوية، فإن تغير الامور فيهما سيؤثر بشكل كبير على التوازن النفسي على الاقل للحركات السياسية الاخرى في العراق المدعومة من المملكة السعودية والتي تدعي بانها تمثل الطيف السني الذي لطالما اعتبرته السعودية مهمشا ومقصي، ولأن المزاج العام للتغيير في الوطن العربي يقوده الاسلام السياسي (الثوري) فانه بالضرورة سيكون منحازا إلى مرجعية أصولية، وأن تلك المرجعية هي التي ستحدد شكل العلاقة مع النظام العراقي وبالتالي شكل التطور الذي يحصل في المنطقة، ومن البديهي القول بان تحالفا جديدا سيطرأ في النظام الاقليمي العربي، فبدلا من سوريا المتحالفة مع ايران في الراهن ستكون سوريا الجديدة بالضرورة متقاطعة معها ومتحالفة

مع المملكة العربية السعودية وتركيا والطيف السني في المنطقة في المستقبل، وهنا تبدو حراجة الحركة السياسية العراقية التي غالبا ما اتهمت بانها منحازة لإيران، وبالتالي فإن تجاوز تلك التداعيات لا بد أن يبدأ بخلق اجماع مجتمعي استراتيجي عراقي حول مخاطر التحول الجديد وهو التحدي الاخطر الذي يواجه الدولة العراقية برمتها ،وفي ظل ظروف الاختلاف السياسي الواضح في المشهد العراقي، فإن اية محاولة جادة للملمة الجهود وتوحيد الرؤى سوف تقلل من خطر الحالة السورية القادمة وتصب في خانة النضج السياسي والرؤية الاستراتيجية السديدة لتجاوز الازمة.

وبالتالي فإن الاتجاه السياسي العقلاني الرشيد إذا ما اراد تقدما في البناء التنموي والامني على حد سواء فعليه أن يتجنب الدخول في تحد مع أي من القوى الاجتماعية والسياسية في الداخل والنظم السياسية في الاقليم لان ذلك سيصرف النظر عن التهديد الحقيقي المتمثل في القوى الارهابية والقوى الاخرى الدافعة لتخريب العملية السياسية في العراق.

الخلاصة والاستنتاجات

يبقى العراق استثنائيا ليس من وجهة النظر المحلية والاقليمية بل الكونية أيضا، وهو من أخطر الدول القادرة على قلب موازين القوى في الشرق الاوسط، والقادرة على تفعيل ومساندة أو شل واعاقة القوى الكبرى والعظمى فيه. جغرافيا هو قادر على كسر ذراع التلاحم لقوى الاطلسي صوب الخليج، وبالإمكان أن يتحول إلى عمق سوقي لأية قوة عالمية تتحالف مع إيران وهو قادر على اعاقة الحركة الاسرائيلية في أكثر من موقع.

وعلى صعيد الثروات، يستطيع أن يتحول إلى بديل عن الدول النفطية المهددة بالتغيير في حال تعاظمت الاستفادة من الثروة النفطية العراقية الهائلة، من هنا يتصاعد الدور العراقي في حركة التغيير الجارية والمستقبلية في الوطن العربي.

إن العراق قادر على التأثير في منظمة اوبك من جانب ومن جانب اخر منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط بحيث يمكن القول أن السياسة العراقية قادرة على أن تنتزع من السعودية وظيفتها القيادية في كلا المنظمتين أو على الاقل تشل تلك الوظيفة التي تمارس فيها السعودية دورا منحازا للمصالح الأورو–امريكية على حساب مصالحها ومصالح الدول الاعضاء وخاصة المصالح العراقية.

من هنا يمكن القول أن للعراق دورا متعاظما في خارطة الانظمة العربية القادمة بما يمتلك من اهمية فائقة على الصعيدين الاقليمي والدولي.

الهـــوامـــش

(1) *The international encyclopedia of the social sciences, Macmillan Company press, New York, 1968, pp. 546 – 556.*

(2) *George Theodorson and Achilles Theodorson, A modern Dictionary of Sociology, Crowell Company, New York, 1969, p 452.*

(٣) اسراء عمران، دور القيادة في الإصلاح السياسي: دراسة في العلاقة بين الفكر والممارسة، الدراسة منشورة على الرابط التالي: *central/Firefox/en-us/www.mozila.org*

(4) *The international encyclopedia of the social sciences, Macmillan Company press, New York, 1968, pp. 546 – 556.*

(5) *H. Popitz, the concept of social role as an element of sociological theory, Cambridge University Press, 1972, p 14.*

(6) *- Parsons, Talcott, The structure of social action, a study in social theory with special references to a group of European writers, The free press, New York, 1968, pp 640 – 645.*

(٧) د. عصام عبد الشافي، نظرية الدور: دراسة تأصيلية في المنطلقات الاجتماعية والسياسية، المركز العربي للدراسات والأبحاث، القاهرة، الدراسة منشورة على الرابط التالي:

www.arabiccenter.net/ar/news

(٨) عبد العزيز عبد الغني صقر، دور الدين في الحياة السياسية في الدولة القومية: تحليل تجريبي، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ص ١٥٣ – ١٥٥.

(٩) نظرية الدور الإقليمي، منشورة على الموقع التالي:

http://www.tomohna.com/vb/showthread.php?t=10529

(١٠) المصدر السابق.

(١١) انظر: جمال سلامة، تحليل العلاقات الدولية: دراسة في إدارة الصراع الدولي، دار النهضة العربي، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٣٦، كذلك ينظر نظرية الألعاب على الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%A8

(١٢) هنري كيسنجر، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢، ص ص ١٧ – ٢٠.

(١٣) المصدر السابق، ص ٢٠.

(١٤) د. حامد ربيع، العراق ولعبة الأمم في الحرب العراقية – الإيرانية، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية، مطبعة سعيد، بغداد، ١٩٨٧، ص ٣٨.

(١٥) المصدر السابق، ص ٣٩.

(١٦) المصدر السابق، ص ٣٩.

(١٧) ستيفن كتزر، العودة إلى الصفر، إيران تركيا ومستقبل اميركا، عرض للكتاب منشور على الرابط التالي:

http://iqra.ahlamontada.com/t183-topic

(١٨) انظر الرابط التالي:

http://ahdathmem.blogspot.com/2007/06/blog-post_09.html

(١٩) حامد ربيع، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠

(٢٠) المصدر السابق، ص ٤١.

(٢١) د. حسين حافظ العكيلي ود. حميد السعدون، رؤية من الداخل للسلوك السياسي الخارجي الأميركي، مطبعة الغفران، العراق، ٢٠١٣.

(٢٢) د. حسين حافظ العكيلي، العراق في الاستراتيجية الأميركية الشرق أوسطية، طبعة الغفران، العراق، ٢٠١٣، ص ٨٨.

(٢٣) د. سرمد العبيدي، العراق بوابة التغيير في الشرق الأوسط، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (١١١) جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠١٢.

(٢٤) أرشيف وزارة الخارجية العراقية، دائرة شؤون الدول المجاورة، ورقة موقف ٢٠١٢.

(٢٥) حامد ربيع، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠

Iraq's role in the change strategy in the Middle East

Assistant professor. Dr. Hussein Hafidh W. Al- Ugaili
Center for Strategic and International Studies - Baghdad University

Abstract

With the beginning of the Arab revolutions at the end of 2010 and the fall of many of the regimes in Tunisia, Egypt, Libya and Yemen, it seemed clear that the entire Arab region on the verge of big changes. These changes reach the level of geopolitical turning points on the sense of split states to each other and the emergence of new political entities.

The revolutions in some countries have been evolved to stage of political instability, such as Syria, which has turned into a stage of civil war and Libya as well as well as Yemen, who lives several years ago an internal split that could lead to fragmentation into several states.

That critical stage in the life of the Arab political systems open the door to questions about the potential role that Iraq could play in light of these changes, which seem to be the external factor was an active by virtue of the Arab region is a strategic attraction point for international intersections area .

The questions revolves around the potential and opportunities for Iraq in which he can play a regional role, or turned into an arena for regional and international conflicting roles in the region.